النقل تطالب برسوم شاحنات احترقت بفعل الإرهاب!

| السويداء-عبير صيموعة

شكاوى عديدة تلقتها «الوطن» من أصحاب السيارات الشاحنة من أبناء محافظة السويداء ممن تعرضت سياراتهم لأعمال إرهابية في دمشق وريفها منذ سنوات. وأدت إلى احتراق تلك السيارات منها شاحنة بالكامل في عام ٢٠١٣، مبدين دهشتهم من مطالبة مديريات النقل في السويداء وفي محافظات أخرى تتبع لها السيارات المسجلة بالترسيم عن السنوات الست الماضية على الرغم من تحولها إلى خردة رغم تأكيدهم على تقديم ضبوط شرطة بالحوادث التي حصلت لكل سيارة من السيارات التي طالها الحرق والتدمير خلال فترة وجودها في المناطق الساخنة! هذا إضافة إلى أنهم وحتى تاريخه لم يحصلوا على أي تعويض عما لحق بسياراتهم من أضرار جسيمة أثناء الحرب من لجان تعويض الأضرار أو حتى من مؤسسة التأمين.

احد المتضررين مؤنس النجاد أشار إلى تعرض عدد من السيارات تعود ملكيتها له للحرق الكامل حيث استلمها بعد عدة سنوات كتلة من الحديد، منها سيارتين قاطرة ومقطورة يزيد سعرها عن ٨٠ مليون لافتاً إلى تعرض السائقين العاملين على تلك السيارتين مع مرافقيهما إلى الخطف لمدة نحو أسبوع من قبل المسلحين وعدم الإفراج عنهم إلا بعد دفع فدية مالية، كما لفت النجاد إلى تعرض سيارة شاحنة «صهريج» لنقل المازوت عائدة له إلى الاحتراق نتيجة اعتداء المجموعات المسلحة وذلك في منطقة دير عطية بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢١، مبيناً بأنه لم يحصل على أي تعويض سواء من لجنة تقدير الأضرار في دمشق أم السويداء على الرغم من أن قيمتها تقدر بحوالي ٩ ملايين ليرة، منوهاً بأن الاعتداء على هذه السيارة أدى إلى استشهاد مواطنين اثنين.

كما بين المواطن محمد صعب أحد المتضررين أنه وبتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥ تعرضت سيارتان قاطرة ومقطورة إلى اعتداء بقواذف الـ«أربي جي» من قبل المجموعات الإرهابية الأولى عائدة له نوع مرسيدس تحمل لوحة السويداء، والثانية مقطورة نقل كبيرة قلاب من نوع سكانيا تحمل لوحة حلب يملكها مناصفة مع شريك وذلك أثناء مرورهما بمنطقة الكباس في محافظة دمشق حيث كانتا محملتين بمادة الرمل ما أدى إلى احتراقهما بشكل كامل.

ولفت إلى أنه تم تنظيم ضبط بالحادثة ولم يتمكن من جلب السيارتين إلا بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٧ أي بعد خمس سنوات تقريباً، حيث تبين أنهما محترقتان بشكل كامل ولم يتبق منهما سوى الحديد بسبب استخدام المسلحين لها كمتاريس، مشيراً إلى أن تكلفة إصلاح السيارتين مع قاطرتيهما تقدر بالملايين.

واشتكى المواطن نزار علبة احتراق سيارته قاطرة ومقطورة على طريق حرستا بفعل الأعمال الإرهابية وقيامه بتنظيم الضبوط النظامية بالواقعة الأمر الذي أدى إلى تساؤل أصحاب السيارات في شكواهم لـ«الوطن» عن مصير تلك الآليات وكيف سيتم التعويض عما لحق بهم من أضرار؟ منتظرين قرار الجهات المعنية بإلغاء مبالغ الترسيم المترتبة على سياراتهم المحترقة

بدوره رئيس قسم الجاهزية ومدير المعلوماتية والتقانة في المحافظة مبارك سلام أوضح لـ«الوطن» أن كل سيارة تضررت ضرراً جزئياً بسبب الأعمال الإرهابية تم استلام الطلب والكشف عنها وجرى تقدير قيمة الأضرار وصرف التعويض أصولاً لجميع السيارات باستثناء الطلبات الحديثة والتي سيتم دراستها والتعويض عنها بحسب التعليمات الناظمة، أما السيارات التي تم تدميرها بشكل كامل وغير قابلة للإصلاح والتأهيل وإعادة الاستثمار فلم تصدر أي تعليمات للتعويض عنها حتى تاريخه، علماً أن الطلبات الخاصة بها مستلمة في المحافظة وموثقة وسيتم معاملتها حسب التعليمات التي تصدر كذلك السيارات التي تم سلبها ولم تظهر حتى تاريخه لم تصدر تعليمات التعويض عنها.

ولفت سلام إلى أن كل محافظة مسؤولة عن معالجة طلبات الأضرار التي وقعت ضمن حدودها الإدارية.

في العيد.. دوريات الشرطة تضاعف مجهودها.. والسياحة تزيد رقابتها

وزير السياحة لـ«الوطن»: منشآت الإقامة السياحية يحق لها أن تتقاضى نسبة بسيطة زيادة على التعرفة في العيد

➤ اللواء جمعة لـ«الوطن»: المفرقعات ممنوعة وسيلاحق بائعها ومستخدمها

➤ شكاوى بحق مقاهٍ كانت تقدم الأركيلة لطلاب مدارس أطفال

| محمد منار حميجو

في الوقت الذي أكد فيه قائد شرطة دمشق اللواء حسين جمعة أن دوريات الشرطة تعمل في طاقة مضاعفة منذ منتصف شهر رمضان المبارك وأنه سوف يتم توجيهها أثناء العيد للأماكن التي يرتادها المواطنون، أعلن وزير السياحة محمد رامي مارتيني أنه تم توجيه الضابطة العدلية لمراقبة المنشآت السياحية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مارتيني أن منشآت الإقامة السياحية يحق لها أن تتقاضى نسبة بسيطة عن التعرفة في العيد لكن هذا لا يعني أن تتضاعف الأسعار، مشيراً إلى أنه تم عقد اجتماع صباح الأمس لتكون الضابطة على أتم الاستعداد في المحافظات طوال فترات الأعياد وبالتالي سيكون هناك مضاعفة للدوريات.

وأكد مارتيني أن من مهام الوزارة ضبط العينات والمنتجات التي تقدم في المنشآت السياحية لضبط جودة السلامة لما يقدم للزائر.

وفيما يتعلق في موضوع المقاهي بين أنه تم التشدد في منع بيع منتجات لمن هم تحت الثامنة عشر مثل التبغ والأركيلة لأن هناك العديد من الشكاوى حول مشاهدة طلاب أطفال يرتدون لباس مدرسي يرتادون هذه الأماكن ويلعبون ورق الشدة ومن ثم يأركلون، معتبرا أن هذا المنظر غير لائق.

ورأى مارتيني أن هذا المشهد غير مريح ولا يعطي أي منظر حضاري ولا مجتمعي، مؤكداً أن هذا الموضوع مخالف وفيه إساءة للطلاب وأهاليهم.

وأوضح مارتيني أن هناك بعض أصحاب المقاهي يستقبلون يافعين تحت السن القانونية ويقدمون لهم منتجات التبغ وبالتالي فإن الوزارة طبقت القانون بمنع تقديم هذه الحالات، ويجب التفريق بين منع هذه الفئات العمرية من ارتياد المقاهي وبين منع تقديم منتجات لا تليق بعمرهم فهذه الأماكن عامة يحق للجميع الدخول إليها لكن القضية في مراقبة المنتج المقدم.

وأشار مارتيني إلى أن المنشآت السياحية مثل الفنادق يحق لها رفع الأسعار في موسم الصيف ولكن ضمن السقف المحدد ولو كان هناك موسم عيد، موضحاً أن المنشآت الدولية أسعارها محررة لكن يفترض عليها أن تعلن عن أسعارها في وقت مسبق للوزارة لتصديقها.

من جهته أكد قائد شرطة مدينة دمشق اللواء حسين جمعة أن استخدام المفرقعات ممنوع وسوف يلاحق من يبيعها ويستخدمها وهناك إجراءات معينة ومن الممكن أن يتم تحويل من يبيعها ويستخدمها إلى القضاء.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار جمعة إلى أنه في حال كان المستخدمون للمفرقعات أطفالاً فإن المسؤولية تقع على عاتق الأهل، مضيفاً: مسؤوليتنا مراقبة هذا الموضوع وخصوصاً أن استخدام المفرقعات من الممكن أن يسبب ضرراً على الآخرين.

وأكد جمعة أنه للأسف الشديد هناك بعض الأهل يشجعون أولادهم على استخدام المفرقعات مع أن استخدامها غالباً ما يتحول إلى موضوع مزعج، مشيراً إلى أن التعبير عن الفرح لا يتم بإطلاق الأعيرة النارية أو المفرقعات بل هناك طرق أخرى مثل ارتياد الأماكن العامة وغيرها من الأماكن التي تكون مناسبة لفرح الأعياد.

وأكد جمعة أن الوضع في دمشق تحسن بشكل كبير، فالحياة عادت إلى طبيعتها وأصبح هناك ازدحام في الشوارع في المناسبات إضافة إلى أن معدل الجريمة انخفض بشكل كبير حتى إن بعض الجرائم انخفضت حتى ٩٩ بالمئة والبعض انخفض حتى ٥٠ بالمئة وهذا الاختلاف في نسب انخفاض الجرائم تعود إلى طبيعة كل جرم، ومؤكداً أنه ولو وقع جرم معين فإنه يتم ضبطه خلال فترة قصيرة.

بعد سبع سنوات... أسواق العيد بالقنيطرة لساعات متأخرة ليلاً

مدير التموين: تسعير الألبسة وتدقيق الفواتير خفض أسعارها

تجهيز ألبسة لأطفال الأسرة في العيد يحتاج إلى رواتب ثلاثة أشهر

| القنيطرة - خالد خالد

عادت الحركة إلى أسواق القنيطرة ليلاً مع اقتراب عيد الفطر بعد غياب أكثر من سبع سنوات بسبب الأزمة التي عصفت بالمحافظة ولساعات متأخرة، وإن كانت لا تعكس حالة القوة الشرائية عند أبناء المحافظة ولسان حالهم يقول «بأي حال عدت يا عيد» كون غالبتيهم من أصحاب الدخل المحدود من موظفين أو ممن يعملون في الزراعة وتربية الماشية.

وبالعودة لأسواق القنيطرة فقد اشتكى المواطنون من ارتفاع أسعار الملابس مقارنة مع الدخل الشهري لهم، مؤكدين خلال لقاء «الوطن» معهم أن تجهيز خمسة أطفال بملابس العيد وإدخال الفرحة إليهم يحتاج إلى مرتب ثلاثة أشهر، ولذلك اكتفى البعض من العائلات بشراء قطعة واحدة لكل طفل، أما أسعار الأحذية فقد حافظت على أسعارها السابقة ولم يطرأ عليها زيادة وتراوحت بين ٣٠٠٠ – ٥٠٠٠ ليرة، علماً أنه يمكن القول والجزم إن الألبسة والأحذية من المعامل الشعبية ولا يوجد ألبسة ماركات عالمية أو محلات للألبسة المعروفة وما شابه في القنيطرة كما في محافظة دمشق.

أما بالنسبة لأسعار الحلويات فأيضاً ما ينطبق على الألبسة يمكن سحبه عليها ولذلك فكثير من النسوة اللواتي التقيناهن أكدن التوجه إلى صناعة حلويات العيد في المنزل حيث تشتهر القنيطرة بصناعة حلويات كعك العيد والعجوة والغريبة، إضافة إلى الأكلة الشعبية الأولى بالمحافظة وهي (اللزاقي) والتي تتكون من السمن العربي والحليب والسكر وقليل من السمسم وحبة البركة ويمكن صنعها بأي لحظة وتقديمها طازجة لضيوف العيد.

وفي السياق أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالقنيطرة علي زيتون لـ«الوطن» أن أسواق العيد بالمحافظة شهدت هذا العام حركة وتطوراً ملحوظاً حتى وقت متأخر جداً من الليل مع عودة الأمن إلى جميع قرى المحافظة وهذا استوجب من دوريات حماية المستهلك تكثيف وجودهم بالأسواق مواكبين جميع الفترات، مبيناً أنه تم تقسيم الدوريات إلى قطاعات بحسب الفترة الزمنية والقطاع المكاني وتركز تواجدهم من الصباح الباكر في الأفران والمخابز العامة والخاصة وحتى أوقات متأخرة من الليل وذلك لضمان حصول المواطنين على حاجياتهم المختلفة دون استغلال أو غش.

وأوضح زيتون أن حماية المستهلك شددت دورياتها هذا الأسبوع على محلات الألبسة والأحذية والحلويات ولاسيما محلات ألبسة الأطفال ونظمت المديرية ٢٠ ضبطاً تموينياً خلال الأسبوع الماضي والمخالفات شملت عدم الإعلان عن أسعار والبيع بسعر زائد وعدم وجود فواتير للمواد المعروضة، منوهاً بأنه وبعد استنفار عناصر مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك لوحظ استقرار بأسعار الألبسة والحلويات وإعلان الأسعار لأي مادة بشكل واضح وهذا أدى إلى خلق رضا لدى المواطن بعد متابعة الأسعار والمواصفات وتخفيض بعض أسعار الألبسة بعد تدقيق فواتير المحلات وإعادة تسعيرها بشكل دقيق، فمثلاً قميص وبنطال ولادي انخفض السعر لـ٧٠٠٠ ليرة بعد أن كان بعشرة والفستان البناتي انخفض إلى عشرة آلاف ليرة.

وعن أسعار الحلويات فأشار مدير التجارة الداخلية إلى الاستقرار بأسعارها ووجود تنافس واضح بالأسعار نتيجة الزيادة بعدد المحلات وخلق نوع من التنافسية بينهم.

بدء استلام القمح والشعير من الفلاحين في حماة

المتوقع ٧٢ ألف طن قمح و١١٦ ألف طن شعير

| حماة - محمد أحمد خبازي

على الرغم من كل الحرائق التي نشبت في الأراضي الزراعية بمحافظة حماة، والتهامها مساحات واسعة من القمح والشعير والأشجار المثمرة، لمَّا تزل الجهات المعنية بالزراعة متفائلة بموسم زراعي جيد، ولكنها لم تخف خشيتها من استمرار الحرائق التي تثير الريبة والشكوك، نظراً لكثرتهَا وتوزعها الجغرافي حيث شملت معظم مناطق المحافظة من أربع جهاتها!.

وبيّن مدير حبوب حماة عزمي باكير لـ«الوطن» أن موسم التسويق بدأ يوم السبت الماضي ١ الشهر الجاري، وبلغت الكميات المستلمة من الفلاحين حتى تاريخه ٢٥١٣ طناً، وأوضح أنه تم افتتاح ثمانية مراكز بالمحافظة هذا العام، وذلك في كل من شطحة والسقيلبية وسلمية ومحردة وجب رملة وسلحب وصوامع كفربهم وحماة، وهي مزودة بكل مستلزمات استلام الحبوب من الفلاحين، وعن سعر الطن بيّن باكير أن الحكومة سعَّرته بـ١٧٥ ألف ليرة للطن إضافة ١٠ آلاف ليرة مكافأة من الرئيس بشار الأسد.

وأكد أن لا معوقات تواجه عمليات استلام القمح من الفلاحين الذين يبادرون إلى تسليم محصولهم، نظراً للاستعداد المبكر لموسم التسويق وتأمين كل احتياجاته.

من جهته بيّن مدير فرع مؤسسة الأعلاف بحماة عثمان دعيمس لـ«الوطن» أن مزارعي الشعير يقبلون على تسليم إنتاجهم لمركزي الفرع في حماة وسلمية وبلغت الكميات حتى صباح أمس ٥١١ طناً، منها ٢٨٦ طناً استلمها مركز سلمية، و٢٢٤ طناً في مركز حماة، وأن الإنتاج المتوقع هو ١٢٥ ألف طن وسيتم استلامه بالكامل.

وأما مدير التخطيط في زراعة حماة موفق نجار فبيَّن أن إنتاج حماة المتوقع من القمح ٧٢٠٦٨ طناً منها ١٦٢٥٨ طناً بعلاً و٥٥٨١٠ أطنان سقياً، ومن الشعير ١١٥٩٩٣ طناً، منها ٩٦٨٦٨ طناً بعلاً و١٩١٢٥ طناً سقياً.

وأوضح أن الإنتاج جيد بشكل عام حتى تاريخه ولكن يخشى عليه من الحرائق التي نأمل ألا تحدث مطلقاً.

انخفاض عدد مدارس الإيواء إلى مدرستين سيتم إخلاؤهما في بداية العام الدراسي القادم

القادري لـ«الوطن»: الاتجار بالسلل الغذائية بسبب تلاعب لجان

| جلنار العلي

كشف مدير الإغاثة والمنظمات الدولية بمحافظة ريف دمشق تيسير القادري عن تغيير مجالس إدارات جمعيتين في ريف دمشق بسبب سوء توزيع السلل الغذائية وأخطاء في الإدارة وتحويلها إلى الرقابة، مبيناً أن ذلك تم أثناء جولة اللجنة الرقابية على الجمعيات في مناطق ريف دمشق، والتي تضم مندوبين من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والأمانة السورية للتنمية وجهات رقابية أخرى.

وأكد القادري في حديثه لـ «الوطن» وجود اتجار بالسلل الغذائية الممنوحة من قبل المنظمات والجمعيات الإغاثية، مرجعاً ذلك إلى ضيق الظروف المعيشية للأسر التي تفضل بيع السلل على استخدامها، إضافة إلى وجود بعض اللجان الذين يعتمدون على شخصنة المعايير المتبعة في التوزيع والتي تتعلق بعدد أفراد الأسرة ووضعها المعيشي ومداخيلها، ووضع أسماء أشخاص دون آخرين في القوائم، منوهاً بأنه عندما يتم تطبيق المعايير بالشكل المنطقي على الجميع فإن السلة لا تباع، لأنها تعطى للأسر المحتاجة فعلياً لها، مضيفاً: ظاهرة بيع السلل موجودة ولكن موقعها غير معروف بشكل دقيق.

ولفت القادري إلى وجود مواد منتهية الصلاحية في السلل الغذائية تدل على وجود تلاعب بالعملية الإغاثية وعملية التخزين، موضحاً أن هذه السلل يجب أن تؤمن الحد الأدنى من الأمن الغذائي وفي نفس الوقت يجب ألا تكون موادها تالفة.

وكشف عن توزيع ٣٧٣ ألف سلة غذائية منذ بداية العام وحتى تاريخه، قدمتها الجمعيات الخيرية والمبادرات والمنظمات الدولية في ريف دمشق، إضافة إلى تقديم ٤٧ألف فرشة، ونحو ٨٤ ألف حرام، ونحو ١٩ ألف سلة صحية، وحوالي ٧آلاف سلل مطبخية، و٧آلاف شادر، إضافة إلى توزيع ٢١,٦ ألف من البيدونات و٣٢ ألف حصيرة، و٥ آلاف شاحن، وما يقارب ٧ آلاف لباس شتوي، مشيراً إلى أن خطة المنظمات الدولية تتضمن تقديم ما يقارب ٨٠ ألف سلة غذائية و١٠ آلاف سلة غير غذائية بشكل شهري في ريف دمشق وذلك بحسب احتياجات كل منطقة وقرية، بالتنسيق مع الهلال الأحمر والشراكات الوطنية والمنظمات الدولية والجهات المانحة.

ولفت مدير الإغاثة إلى وجود صعوبات إجرائية من قبل الجهات المانحة والمنظمات الدولية تتمثل في نقص التمويل المتفق عليه ما يؤدي إلى إبطاء إنجاز أعمال ترميم المنازل والمدارس والمراكز الصحية ومشاريع ترحيل الأنقاض، إضافة إلى مشاريع الصرف الصحي والمياه، مشيراً إلى عدم وجود معلومات عن المبالغ المخصصة للترميم لدى اللجنة الفرعية للإغاثة كون مهمتها الإشراف على العملية الإغاثية فقط دون التدخل بالأمور المالية.

وكشف القادري عن وجود ٣ مراكز إيواء في ريف دمشق، وهي مركز الحرجلة والذي يحتوي على ٢٥٣ أسرة مهجرة من بينهم ٢٥٠ أسرة تم استقبالهم من كفريا والفوعة، ومركز الدوير الذي يحتوي على ٤٦ أسرة، إضافة إلى مركز النصر الذي يحتوي على ٤٣ شخصاً.

ولفت إلى وجود مدرستين فقط تحوي أسراً مهجرة، إضافة إلى المركز الرياضي في جرمانا، وعدد الأسر المهجرة فيهم بلغ ٢٠ أسرة بما يقارب ١٠٠ شخص، مشيراً إلى إلى أخلاء ٥ مدارس بعد انتهاء العام الماضي مؤكداً أنه ومع نهاية العام الدراسي الحالي سيتم إخلاء المركز الرياضي ونقل الأسر الموجودة فيه والتي بلغ عددها ١٢ أسرة بما يقارب٨٤ شخصاً إلى مركز الدوير، وإخلاء المدرستين في بداية العام الدراسي القادم وإنهاء صفة الإيواء لديها وترميمها وتجهيزها للعملية التربوية، ثم تأمين الأشخاص الموجودين فيها بمركزي إيواء الحرجلة والدوير.

وأشار القادري إلى العمل على تجهيز شقق إضافية في مركز إيواء الحرجلة لاستيعاب عدد أكبر من أهالي كفريا والفوعة القاطنين في منطقة السيدة زينب، إضافة إلى المهجرين القادمين من مخيمات الركبان والزعتري والهول في حال تم تفكيكها لحين تأمينهم، مشيراً إلى أن استقبال أسر كفريا والفوعة ينتظر الانتهاء من عقد شركة الإنشاء والتعمير بالمركز، مضيفاً: لا نستطيع استقبال المواطنين والعقود لم تنته بعد، لافتاً إلى وجود لجنة مؤلفة من أهالي كفريا والفوعة وبلدية السيدة زينب تقوم بتجهيز قوائم للمرحلة الثانية بحسب احتياج كل أسرة لتأمين الأهالي في المركز.

كلام رسمي جداً

لم يتم صرف قيمة الأراضي لمنطقة بلوزة العقارية بسبب عدم تحديدها وتحريرها وعدم وجود مخططات عقارية

تم استملاك منطقة بلوزة العقارية كمنطقة غير محددة ومحررة بموجب القرار رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ لتحسين طريق (مرقية-القمصية) وتم صرف أكثر من مئتي معاملة (منشآت + أشجار) لمنطقة بلوزة العقارية كما تم صرف أكثر من ١٠٠ معاملة (أرض-أشجار- منشآت) للمناطق العقارية المستملكة المحددة والمحررة.

لم يتم صرف قيمة الأراضي لمنطقة بلوزة العقارية بسبب عدم تحديدها وتحريرها وعدم وجود مخططات عقارية أو بيانات قيد أو أرقام عقارات وقد تابعنا من ذلك التاريخ وحتى الآن إجراءات التحديد والتحرير لهذه المنطقة فيما يخص الاستملاك وفق الكتب «المرفق صورة عنها» ذوات الأرقام: (٢٦٢ / ص.أ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١- ١٠٧٤ / ص.أ تاريخ ٢٠١٣/٩/٣- ١٣٢١ / ص.أ تاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤- ٧٦٥ / ص.س تاريخ ٢٠١٩/٤/٤).

وبعد انتهاء أعمال التحديد والتحرير المؤقت لمنطقة بلوزة العقارية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٥ كما هو مبين بكتاب مديرية المصالح العقارية رقم ٣٢٩٢/ط تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٣ «المرفق صورة عنه» وبعدها تم فتح الاعتراضات عند القاضي العقاري بالشيخ بدر لأجل توثيق الملكية ومخططات التحديد.

ولضرورة استكمال إجراءات وإنجاز إضبارة الاستملاك من قبلنا قمنا بعدها بطلب الحصول على (بيانات قيد عقارية- بيانات مساحة- مخططات عقارية) لمنطقة بلوزة العقارية بموجب كتبنا «المرفق صورة عنها» ذوات الأرقام: (١٦٩٠ / ص.س تاريخ ٢٠١٨/٧/١٠- ١٦٩١ / ص.س تاريخ ٢٠١٨/٧/١٠).

وبناء على تلك المتابعة تم موافاتنا من مديرية المصالح العقارية بطرطوس ببيانات المساحة والمخططات العقارية كما قمنا باستخراج بيانات القيد بالتنسيق مع المعنيين في دائرة المصالح العقارية بالشيخ بدر.

كما بينت المصالح العقارية بالشيخ بدر بموجب كتابها رقم بلا تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٥ «المرفق صورة عنه» أن تاريخ تثبيت معظم محاضر العقارات كان بعام ٢٠١٦ ولكنه ما زال هناك عدد من محاضر العقارات لم يبت فيها القاضي العقاري حتى هذا التاريخ.

بالنسبة إلى الإضبارة الاستملاكية لمنطقة بلوزة العقارية تم إرسالها إلى مديرية الاستملاك للمتابعة وإجراء اللازم بموجب كتابنا رقم ٨٨٢ / ص.س تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٣ «المرفق صورة عنه».

يرجى التفضل بالاطلاع

شاكرين رعايتكم

مدير فرع طرطوس
للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية
المهندس محمد نديم يوسف